

الذهب سيشهد مطلع العام المقبل اندفاعاً إلى قمم جديدة

«سبائكك»: الإفراج عن حزمة المساعدات اليونانية يصعد باليورو إلى 1.316 دولار



ارتفاعات جديدة للذهب.. وفي الإطار رجب حامد

- الإحجام عن التداول وأقفال
- المراكز يهبط بالذهب دون
- 1700 دولار
- الفضة تقاوم مستوى
- 32 دولارا بدعم الطلب
- الفعلي على المعدن

ذكر رجب حامد - المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت - أن الذهب أنهى تداولات الأسبوع الماضي دون الحاجز النفسي 1700 دولار متأثر بالعديد من الأسباب على رأسها إحجام الكثير من المستثمرين عن التداول في المعدن الثمينة خلال الفترة الحالية التي تفتقد هوية الاتجاه كما أن الكثير منهم يفضل عدم شغل مراكز جديدة قبل نهاية العام و ساعد على ثبات السعر في معظم تداولات الأسبوع الماضي أن الأخبار الاقتصادية تعددت و تنوعت في تأثيراتها بين الإيجابية والسلبية فتوجه الذهب للصعود من بداية الأسبوع حيث وصل إلى قمته 1723 دولاراً يوم الأربعاء قبل نهاية خطاب برنانكي رئيس الفيدرالي الأمريكي و سرعان مع فقد الذهب بريقه مع بيانات الخطاب الرئسية و عاود الهبوط مع القرارات المتعددة و التي لم و أن تستفيد منها الأسواق على المدى القصير و بدا في الاتفاق أن حلول التيسير الكمي القادمة للفيدرالي سوف تدفع الذهب إلى قمم جديدة مع مطلع عام 2013 و استقطبت الأسواق الآسيوية و الأوروبية من ضعف العملة الأمريكية بتحقيق المزيد من المكاسب على حساب المعدن الثمينة فهبط الذهب إلى 1690 دولار و الفضة إلى 32.25 دولار و تنوعت أن يستمر تذبذب الذهب حتى الأسبوع الأخير من العام بين عمليات البيع و تلوين أرقام نتائج التصديقات الاستثمارية و بين حالات الشراء المتوقعة على الذهب لانخفاض الأسعار من جانب و احتفالات العام الجديد من جانب آخر و ظهر تأثير اليورو في أسواق المعدن الثمينة و فطدت أغلب المعدن علاقتها الطردية مع اليورو و صعد اليورو إلى أعلى مستوى له مقابل الدولار 1.316.. مع عودت شهية المخاطرة و الاستثمار مدعومة بقرار وزراء المالية الأوروبيين بالإفراج عن حزمة المساعدات اليونانية و رغم هذا استقر الذهب دون مستوى 1700 دولار لينتهي تداولات الأسبوع عند 1696 دولاراً للونصة

- كيلو الذهب الخام يهبط إلى 15350 ديناراً بعد قرارات
- «الفيدرالي»
- المعدن الثمينة تعتمد على الاقتصادين الصيني والياباني
- في عودة الصعود

الفضة فقدت الكثير من مكاسبها الأسبوع الماضي و ظهرت حالات جني الأرباح بقوة في الأسواق بعد كسر الدعم 33 دولاراً و اشتدت قوة الطلب الفعلي على المعدن الأبيض كلما اقتربت الأسعار من مستوى 32 دولاراً و أنهت الفضة أسبوعها على مستوى 32.25 دولاراً مع ارتفاع رهانات عودة رالي الاسعار للفضة مع العام الجديد في ظل انتعاش الطلب الصناعي في الأسواق الأوروبية و الأمريكية حافظت باقي المعدن الثمينة على مستوياتها

المرتفعة و حققت نقاط دعم قوية مقابل حالات جني الأرباح و أقفال المراكز و أنهى البلاينيوم أسبوعه عند مستوى 1616 دولاراً بهبوط قدره 9 دولارات عن اسعار بداية الأسبوع و بالمثل حافظ البلاينيوم على مستوى 700 دولاراً للاوونصة أغلب تداولات الأسبوع و أغلق عند 702 دولار و عند نفس نقطة بداية التداول

الأسواق المحلية استقطبت من هبوط اسعار الذهب و الفضة و انتعشت مبيعات المشغولات الذهبية

- الذهب يغلق على
- 1696 دولارا بدعم الاستقرار
- الأوروبي
- انتعاش مبيعات
- المشغولات الذهبية نهاية
- الاسبوع

نهاية الأسبوع و سارع الجميع إلى شراء عبارات 21 و عبارات 18 في كل صورها للشقولة و بالمثل حقق الطلب على الذهب الاستثماري ارتفاعات قوية مقارنة بالأسبوع الماضي حيث انتعشت مبيعات الذهب الخام و السبائك الاستثمارية و كانت طلبات الشراء على المدى المتوسط و المدى البعيد هي أهداف رواد السوق حيث أن الجميع على يقين أن شراء الذهب الخام بالأسعار الحالية يعد أفضل الفرص الاستثمارية لجني أرباح مع بداية العام الجديد ملخص حركة الذهب و الفضة الأسبوع الماضي:

الذهب

افتتح الذهب الأسبوع على سعر 1716 دولاراً للونصة في بورصة نيويورك و حقق أعلى سعر 1723 دولاراً يوم الأربعاء وأقل سعر 1691 دولاراً يوم الخميس و أنهى تداولات الأسبوع على سعر 1696 دولاراً بانخفاض 20 دولاراً عن بداية الأسبوع و يتوقع اتجاه السعر نحو 1706 دولارات كمقاومة أولى و من بعدها 1717 دولاراً أما في حالة الاتجاه نحو الدعم الأول 1684 دولاراً فيمكن أن يصل إلى 1667 دولاراً.

الفضة

بدأت الفضة أسبوعها على سعر 33.40 دولاراً و حققت أعلى سعر 33.80 دولاراً يوم الأربعاء و أقل سعر 32.21 دولاراً يوم الجمعة و أنهت تداولات الأسبوع على سعر 32.25 دولاراً بانخفاض 1.15 دولاراً عن بداية الأسبوع و يتوقع تحرك السعر نحو 32.78 دولاراً كمقاومة أولى و من بعدها 33.85 دولاراً ثم 34.35 دولاراً أما في حالة الاتجاه إلى الدعم الأول عند 32.10 دولاراً فإن الدعم الثاني يكون عند 31.50 دولاراً ثم إلى 30.89 دولاراً.

أول بطاقة عالمية مسبقة الدفع في المنطقة للسفر

مركز الإمارات للصرافة يطلق بطاقة «جوكاش» بـ6 عملات



الطلاق «جوكاش»

عن قهرهم باطلاق البطاقة الجديدة بمعايير أمنية عالية التي تعد الأولى منوعها في المنطقة. واهم سوبر كمار شيتي مدير العمليات العالمية في شركة مركز الإمارات للصرافة «أن هذه الخطوة تعد لورة في مجال السفر حول العالم وهي تأكيد على أن الابتكار وتنوع المنتجات للعملاء يعد محور استراتيجية النمو التي تعمل من خلالها ويأتي إطلاق هذه البطاقة انعكاساً لهذا التوجه وتزويد العملاء بمختلف الحلول التي تلائم احتياجاتهم. ويمكن للعملاء حالي بطاقة «جوكاش» بحجمها بـ6 عملات مختلفة من أصل 15 عملة عالمية وللعلم اختار العملاء التي تلائم احتياجاتهم. وقال بي. آر. شيتي: كانت الإمارات للصرافة على الدوام في موقع الريادة من حيث الابتكار وتنوع منتجاتها للعملاء. نحن ونلقون من أن بطاقة «جوكاش» تعد منتجاً ثورياً في عالم السفر من خلال شراكتنا الطويلة والمثمرة مع ماستر كارد». وأضاف: «هذا الابتكار الجديد يأتي انسجاماً مع رؤيتنا في تقديم كافة وسائل الراحة التي تلائم عملائنا تحت سقف واحد».

كثف مركز الإمارات للصرافة اسس إحدى الشركات العالمية المعروفة في مجال تحويل الأموال عن بطاقة «جوكاش». وهي أول بطاقة مسبقة الدفع متعددة العملات في منطقة الشرق الأوسط. وتمتلك بطاقة «جوكاش» ومن خلال الشراكة مع ماستر كارد حاملها من المسافرين من استخدامها عبر أكثر من 34.3 مليون متف شراء و 1.5 مليون جهاز صرف آلي في حول العالم. وتتمتع البطاقة وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط بأعلى معايير الأمن والسلامة كما أنها الأولى التي تصدر عن شركة متخصصة في تحويل الأموال. أطلق البطاقة في الكويت ومنطقة الخليج خلال الأشهر القليلة الماضية. حيث يقدم مركز الإمارات للصرافة خدماته في الكويت من خلال 25 فرع متواجدة داخل الدولة. وحضر حفل إطلاق البطاقة في دبي كلا من معالي عبدالله حميد علي المزروعى رئيس مجلس إدارة الشركة والدكتور بي. آر. شيتي المدير العام والرئيس التنفيذي للشركة معبرين

يبحث إنشاء كيان اقتصادي موسع

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يجتمع غداً

تبدأ غداً اجتماعات الدورة الـ95 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الأردن الرئيس الحالي للدورة ومن المقرر أن يقدم السفير محمد الربيع الأمين العام للمجلس تقريراً شاملاً حول الأوضاع الاقتصادية العربية. وتطورات الاقتصاد العالمي. والتوقعات المستقبلية خلال السنوات المقبلة.

وتؤخذ تقارير تطور معدلات النمو ومنتجهم والبطالة في المستوى الدولي. واتفاقيات ذلك على التجارة العربية. أيضاً تطور معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية ونمو حجم التجارة. وقال السفير

النمو يدفعه برنامج التحفيز الحكومي ولا يزال يخضع للتأثيرات الخارجية

«الكويتية الصينية»: الاقتصاد الصيني يستعيد عافيته مع استمرار المخاطر

ويُعد كل من الإنتاج الصناعي. وهو مؤشر جيد للقطاع الصناعي الذي يمثل 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومبيعات التجزئة. وهي مؤشر جيد للقطاع الخدمات الذي يمثل 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كذلك. مؤشراً دافئاً للنمو الاقتصادي. حيث يمثلان أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي عند قياسه بطريقة القطاعات. وعند قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق. تعكس مبيعات التجزئة والصادرات جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل عام. من الممكن توقع الناتج المحلي الإجمالي. على المدى القصير. من خلال تحليل المؤشرات السابق ذكرها.

والمحفزات الاستثمارية في الحل الصيني المعتاد للتباطؤ العالمي. مع التركز على تطوير البنية التحتية. وبالرغم من أن هذا النموذج غير مستدام على المدى الطويل. إلا أنه غير مكلف على المدى القصير. ومن المتوقع أن يواصل القطاع الصناعي انتعاشه الحالي. إلا أن البرنامج يركز حالياً على انتعاش الاقتصاد المحلي. بدلاً من النشاطات الصناعية المرتبطة بالتصدير. والتي تمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي. باعتدالها على الاستثمارات. وتعتمد الصين عن مخاطر التباطؤ العالمي. وهي المخاطر الرئيسية على المدى القصير. ولكنها في الوقت ذاته تزيد من مخاطر الغرارة في الاستثمار على المدى المتوسط.

وبالرغم من الأوضاع الخارجية الضعيفة. إلا أن أداء الاقتصاد المحلي جيد. وزاد نمو مبيعات التجزئة للشهر الرابع على التوالي. وهي أطول مدة منذ بدء الأزمة المالية في 2007. مما يعني أن وضع الاستهلاك الشخصي جيد. ومن المتوقع أن يؤدي نمو بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستهلكين إلى نمو أرباح الشركات في القطاع الاستهلاكي. مما يوفر دعماً للسوق الصيني. في عدم وجود ضربة كبيرة من المخدر المالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد سبعة فصول متتالية من النمو المتباطئ. تتوقع أن يتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من هذا العام. بعد انخفاض دام ثلاث سنوات.

مواصلة نمو قطاع مبيعات

التجزئة تشير إلى نمو مستدام

بفضل نشاط الاستهلاك المحلي

الذي يعكس تأثير انخفاض

الطلب الخارجي



الإنتاج الصناعي

الناشئة من خلال اعتماد على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم. يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق. ومنها التي تتبعها مكتب الإحصاء الوطني في الصين. وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية. الذي يقيس الناتج على حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: القطاع الأول أو قطاع الإنتاج. والقطاع الثانوي أو القطاع الصناعي. وقطاع الخدمات. أو بطريقة الإنفاق. الذي يتضمن الاستهلاك الخاص. والإنفاق الحكومي. والاستثمارات المالية الثابتة. والصادرات والواردات.

المؤشرات الأخيرة

تشير إلى عودة النمو مع

الإجراءات التحفيزية

التي اعتمدتها الصين

خلال العام

الصادرات في نوفمبر. مما يدل على استمرار تأثر التحسن الاقتصادي بالمخاطر الخارجية. وفي الأشهر القليلة الماضية. كانت الاحتمالات عالية لتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من عام 2012. كما تقلل المستثمرون هذا الاحتمال بشكل جيد على الرغم من المخدر للمالي الوشيك في الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار يمكننا الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد - معدل التضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وإسعار السلع المنتجة. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فهو مقياس يجعل الأسعار

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية أن الاقتصاد الصيني عاد خلال الأشهر الثلاثة الماضية بعلامات تحسن وانتعاش قوي. جاءت بعد عام من النمو المنخفض. حيث تباطأ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام الحالي إلى متوسط نمو بلغ 7.2 في المئة على أساس سنوي مقارنة بمتوسط نمو بلغ 9.3 في المئة على أساس سنوي في العام الماضي. وبالإضافة إلى تباطؤ الطلب العالمي الذي أثر سلباً بالصادرات الصينية. شهد القطاع المحلي تباطؤاً أيضاً. كان واضحاً في تراجع أرباح الشركات وركود القطاع الاستهلاكي.

وأضاف التقرير لهذا يأتي انتعاش الصين في وقت غير متوقع في ظل استمرار تراجع النمو العالمي. ويعود نمو الصين في الآونة الأخيرة إلى التيسير النقدي والانفاق المالي الذي تبنته هذا العام. وكانت آخر الإجراءات التي اعتمدها هي الحزمة التحفيزية التي تم الإعلان عنها في سبتمبر. والتي قاربت 160 مليار دولار. وركز البرنامج التحفيزي هذا. كغيره من البرامج السابقة. على الاستثمارات الحكومية. وخصوصاً في مشاريع البنية التحتية. ولكن هذا البرامج التحفيزي يخلق بعض الشك لسببين وهما. أولاً. أن الصين لا تراعي به أهمية أن يكون الاستهلاك المحلي أكثر نشاطاً ليكون هو الداعم الأساسي للاقتصاد. والسبب الثاني أن هذا البرنامج يزيد من مخاطر الإفراط في الاستثمار على المدى المتوسط. لذلك. وعلى الرغم من أنه متوقع أن تواصل الصين نموها على المدى القصير. لا تزال المخاطر قائمة فيها على المدى المتوسط.

وتابع مع هذا. منحت المحفزات الحكومية من ناحية أخرى في زيادة النشاط الصناعي. فكما بين الرسم البياني. أدت زيادة المشروعات الحكومية إلى زيادة الإنتاج الصناعي. وفي نوفمبر. ارتفع الإنتاج الصناعي للشهر الثالث على التوالي. ليصل إلى 10.1 في المئة على أساس سنوي. وهي المرة الأولى التي يتعدى فيها النمو مرحلة الأحماد منذ تسعة أشهر. وبالإضافة إلى هذا. وصلت مبيعات التجزئة ارتفاعاً. في إشارة إلى انتشار الثقة في الاقتصاد. ولكن. بعد شهرين إضافيين من النمو. تراجعت